النقد الحديثي بين الأئمة أقوال الحافظ المنذري على الأئمة في كتابه مختصر سنن أبي داود (جمع ودراسة)

المدرس علاء محمد عبد كربولي
الجامعة العراقية / كلية الآداب
Alaa.karbooli@aliraqia.edu.iq

Modern Hadith Criticism Among the Imams Statements of Al-Hafiz Al-Mundhiri on the Imams in His Book "Mukhtasar Sunan Abi Dawood" (Collection and study)

Alaa Mohammed Abd Karbooli
Al-Iraqia University / college of Arts
Alaa.karbooli@aliraqia.edu.iq

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على براعة الحافظ عبد العظيم المنذري من خلال ما أنتقده على الائمة في كتابه القيم مختصر سنن الإمام أبي داود السجستاني، حيث حاولت في هذا البحث استقصاء جميع المواضع التي تعقب فيها الحافظ عبد العظيم المنذري غيره من أئمة الحديث، ثم تخريج الأحاديث والآثار الواردة في تلك المواضع، ومناقشة تلك الأقوال بشكل علمي دقيق، ومعارضتها بأقوال كبار النقاد، وبيان وجه الصواب فيها، ثم الخروج بنتائج مهمة منها. الأولى: إن الحافظ عبد العظيم المنذري كان يعتمد على أقوال كبار الائمة في نقده لأقوال غيره من العلماء. والثانية: إن أقوال الحافظ عبد العظيم المنذري وتعقباته على غيره من العلماء كانت صحيحة. والثالثة: إن الأقوال النقدية التي صدرت عن الحافظ عبد العظيم المنذري لها أهمية كبيرة، لكونها قد ابرزت بشكل كبير منهج النقدي للحافظ المنذري. والحمد لله رب العالمين.

الكلمات الافتتاحية: النقد، الحديث، المنذري، الأئمة.

Abstract

This research aims to highlight the expertise of the Hafiz Abdul Azim Al-Mundhiri through his critiques of the imams in his valuable book, "Mukhtasar Sunan Imam Abi Dawood Al-Sijistani." In this study, I have endeavored to examine all the instances where Hafiz Abdul Azim Al-Mundhiri commented on other hadith scholars, then extracted the hadiths and narrations mentioned in those contexts, discussed these statements with scientific precision, compared them with the opinions of prominent critics, and clarified the correct viewpoint. The study concludes with several important findings: First, Hafiz Abdul Azim Al-Mundhiri relied on the statements of leading imams in his critique of other scholars. Second, his statements and critiques of other scholars were accurate. Third, the critical remarks made by Hafiz Abdul Azim Al-Mundhiri hold great significance, as they prominently reveal his methodological approach to criticism. Praise be to Allah, Lord of the Worlds.
Keywords: Criticism, Hadith, Al-Mundhiri, Imams.

بسم الله الرحمن الرحيم

المُقدّمة

الحمد لله الذي أكرم هذه الأُمَّة بالقرآن، وأنقذها بالنَّبي العدنان صلواتُ ربي وسلامهُ عليه، وعلى آل بيته خير بيوت العرب والعجم، واصطفى أصحابَه أُلوا المروءة والكرم، حملةَ الدّينِ، وهُداته المهتدين، رضوان ربي عليهم أجمعين، وعلى من تبعهم وأقتفى أثرهم إلى يوم الدّين، وسلم تسليماً كثيراً وبعد:

فإن الله جلَّ شأنه تعّهد بحفظ كتابه العزيز، وأوكل حفظ السُنة المطهرة إلى صفوة من خلقه، وخيرة من عباده، فنفوا الكذب عن حديث نبيهم، وكشفوا زيف أهل الضلال عن شريعته الغراء، ومن بين تلك الصفوة الباهرة، والدرر الكامنة الإمام الناقد البارع، والمرشد والموجه للحركة العلمية في أرض الكنانة في زمانه، أنه المحدث الحافظ الفقيه العابد أبو محمد زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري وطيب ثراه.

ولذا من الواجب إفراد أقواله النقدية على الأئمة في كتابه القيم مختصر سنن الإمام أبي داود، وتعقباته عليهم بالموافقة أو المخالفة، وإبرازها بشكل علمي، وذلك من خلال جمع تلك التعقبات وبيانها بشكل موجز يوضح لنا المنهج النقدي لدى الحافظ المنذري، وكذلك مدى تأثره بمنهج أهل الحديث ونقاده مع اشتهاره بالفقه وصناعته، كل ذلك من خلال عرض تلك الأقوال على أقوال كبار العلماء وجهابذة النقد الحديثي، كونها المعيار والميزان النقدي في بيان صحة تلك الاستدراكات النقدية من عدمها؛ لأنهم حازوا قصب السبق في هذا المضمار العلمي، والله تعالى أرتجي سداد العملِ، وتمامَ الأمرِ، فهو المُعين والمُستعان جلَّ شأنه.

أهمية البحث:

١. بيان مكانة الحافظ المنذري العلمية، وأهمية أقواله النقدية من خلال ما استدركه على الأئمة الكبار.
٢. بيان مدى صواب تلك الأقوال النقدية التي صدرت من الحافظ المنذري من خلال عرضها على ميزان النقد الحديثي وأقوال كبار النقاد.

٣. ضرورة الاعتناء بما انتقده العلماء على من سبقهم، وافرادها بالبحث والتقصي؛ لأن فيها حفظ لشريعة المطهرة، وصيانة لها من الغلط.

أهداف البحث:

١. معرفة سعة اطلاع الحافظ عبد العظيم المنذري وسبره للأقوال الأئمة النقاد.
٢. التنبيه على ضرورة الاعتناء بأقوال الحافظ المنذري النقدية واستدراكاته.
٣. بيان مدى اصابة الحافظ المنذري في استدراكه على الأئمة من خلال مناقشة أقواله النقدية التي صدرت عنه.

الدراسات السابقة:

إن كتاب الحافظ المنذري مختصر سنن الإمام أبي داود قد بيّن أهميته الحافظ ابن القيم في كتابه تهذيب السنن، وأشار إلى ضرورة الاعتناء به، وعلق على بعض أحاديثه. أما في الدراسات الأكاديمية الحديثة فلم يحض بتلك العناية الكبيرة من جهة الشرح والنقد الحديثي، ولذا لم أجد دراسة علمية أكاديمية حول كتاب الحافظ المنذري المختصر للسنن. فكتبت عنه أطروحة الدكتوراه الموسومة(الصناعة الحديثية عند الحافظ عبد العظيم المنذري في كتابه مختصر سنن الإمام أبي داود) في الجامعة العراقية– كلية العلوم الإسلامية. لكني لم أتطرق إلى استدراكات الحافظ المنذري على الأئمة، وعزمت على افراده ببحث خاص لأهمية هذا الموضوع.

خطة البحث: وقد جاءت خطة البحث على النسق الآتي: مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة.

المُقدّمة: ذكرتُ فيها فضل حملة هذا الدّين واصطفاء الله تعالى لهم، وخصصت بالذكر الحافظ عبد العظيم المنذري، ونبهت إلى ضرورة الاعتناء بما انتقده الحافظ المنذري على الأئمة في كتابه مختصر سنن الإمام ابي داود، وتطرقت إلى أهمية هذا

الموضوع وأهدافه، والدراسات السابقة حول هذا الموضوع، والخطة المُتبعة في هذه الدراسة.

المبحث الأوَّل: التعريف بالحافظ عبد العظيم المنذري، وفيه مطالبان.

المبحث الثاني: استدراكات الحافظ عبد العظيم المنذري على الأئمة في سنن أبي داود، وفيه ثلاثة مطالب.

وصلى الله وسلم على قُرَّةِ أعيننا نبينا محمد، وعلى آله وأزواجه الدرّ المصون، وعلى من تبعهم واقتفى أثرهم إلى يوم الدّين، وسلم تسليماً كثيراً.

والحمد لله رب العالمين...

المبحث الأوَّل

التعريف بالحافظ عبد العظيم المنذري

المطلب الأوَّل

اسمه ونسبه ومذهبه ومولده وحياته

هو عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله[١] بن سلامة بن سعد بن سعيد[٢]، المنعوت بالزّكيّ[٣]، أبو محمد[٤]، الشامي الأصل المصري المولد والدار[٥]. أما نسبته فقال السيوطي:(المُنذِرِيّ: بالضم والسكون وكسر المعجمة وراء إلى المنذر جدّ وبطن من كندة)[٦].

مذهبه الفقهي: كان حنبلياً ثم تحول إلى مذهب الإمام الشافعي، وأصبح اماما ورأسا معتمدا في مصر، وقد ترجم له الحافظ السبكي فقال:(الفقيه على مذهب ابن عم رسول الله صلَّ الله عليه وآله وسلم ترتجى الرّحمة بذكره ويستنزل رضا الرّحمن بدعائه)[٧].

مولده وحياته:

إن الحافظ عبد العظيم المنذري قد نقل لنا يوم ولادته، وهو بهذا قطع الخلاف في ذلك، قال أكثر تلامذته ملازمة عز الدين الحسيني:(وسألته عن مولده فقال: في غرة

شعبان سنة إحدى وثمانين وخمس مئة بمصر)[٨]. واتفقت كلمة العلماء على عام ولادته.

لقد نشأ الحافظ عبد العظيم المنذريّ في كنف علماء عصره، انطلاقا من أهل بيته، فقد اشتهروا بالعلم والورع والآدب قال الصفدي:(أول سماعه سنة إحدى وتسعين ولو استمرّ يسمع لأدرك إسنادا عاليا، ولكنه فتر نحوا من عشر سنين)[٩]. وهذا سن مبكر جدا في طلب العلم، قال عز الدين الحسيني:(قرأ القرآن الكريم بالقراءات على أبي الثناء الأرتاحي، وتفقّه على مذهب الإمام الشافعيّ على الإمام أبي القاسم القرشي، وقرأ العربية على أبي الحسين النّحوي. وسمع منهم، ومن أبي عبد الله محمد بن حمد بن حامد، وأبي روح المطهّر بن أبي بكر البيهقي، وأبي القاسم عبد الرّحمن ابن عبد الله المقرئ، والحافظ أبي الحسن المقدسي وانقطع إليه وتخرّج به)[١٠].

المطلب الثَّاني

رحلته وفاته

بدأ الرحلة في الطلب في سن مبكرة، فبدأ بأشرف البقاع وأزكاها عند الله عز وجل، قال أبو الفتح اليونيني:(حج وسمع بمكة شرفها الله تعالى وبمدينة النبي صلَّ الله عليه وآله وسلم، ورحل إلى دمشق فسمع، ومشايخه مذكورون في معجمه الذي خرجه لنفسه)[١١]. وقد وهبه الله عاقلا راجحا، وفكرا نافذا، سلامة سريرة، قال ابن عبدالهادي:(وقرأ القرآن بالسّبع، وتفقّه، وعني بهذا الشأن، وبرع فيه، وكان من بحور العلم)[١٢].

وفاته:

توفي الحافظ عبد العظيم المنذري يوم السبت الرابع من ذي القعدة، وقد بلغ من العمر خمسة وسبعين ربيعا، وصلي عليه يوم الاحد في دار الحديث الكاملية التي كان عاكفا فيها، ثم صلي عليه مرة ثانية تحت القلعة، ودفن بمقبرتهم الشهيرة بسفح المقطم[١٣].

المبحث الثَّاني

استدراكات الحافظ عبد العظيم المنذري على الإمام أبي داود في سننه

المطلب الأوَّل

الاستدراكات التي خالف فيها الحافظ عبد العظيم المنذري الامام أبي داود في سننه

١. عن أبي هريرة عن النبي صلَّ الله عليه وآله وسلم قال: "**إنما جعل الإمام ليؤتم به. زاد: وإذا قرأ فأنصتوا**"(١٤).

قال الحافظ المنذري: قال أبو داود: وهذه الزيادة: "وإذا قرأ فانصتوا". ليست بمحفوظة. الوهم عندنا من أبي خالد. هذا آخر كلامه. وفيما قاله نظر. فإن أبا خالد هذا هو سليمان بن حيان الأحمر، وهو من الثقات، الذين احتج البخاري ومسلم بحديثهم في صحيحهما، ومع هذا فلم ينفرد بهذه الزيادة، بل قد تابعه عليها أبو سعد محمد بن سعد الأنصاري الأشهلي المدني، نزيل بغداد، وقد سمع من ابن عجلان، وهو ثقة، وثقه يحيى بن معين، ومحمد بن عبد الله المُخَرِّمي، وأبو عبد الرحمن النسائي. وقد خرج هذه الزيادة النسائي في سننه من حديث أبي خالد الأحمر، ومن حديث محمد بن سعد هذا. وقد أخرج مسلم في الصحيح هذه الزيادة في حديث أبي موسى الأشعري، من حديث جرير بن عبد الحميد عن سليمان التيمي عن قتادة. وقال الدارقطني: هذه اللفظة لم يتابَع سليمان التيمي فيها عن قتادة، وخالفه الحفاظ فلم يذكروها. قال: وإجماعهم على مخالفته يدل على وهمه. هذا آخر كلامه. ولم يؤثر عند مسلم تفرد سليمان بذلك، لثقته وحفظه، وصحح هذه الزيادة. قال أبو إسحاق –صاحب مسلم: قال أبو بكر ابن أخت أبي النضر في هذا الحديث: أيُّ طعن فيه؟ فقال مسلم: تريد أحفظ من سليمان؟ فقال له أبو بكر: فحديث أبي هريرة هو صحيح؟ يعني: "وإذا قرأ فأنصتوا"، فقال: هو عندي صحيح. فقال: لم لم تضعه ههنا؟ قال: ليس كل شيء

عندي صحيح وضعته ههنا، إنما وضعت ههنا ما اجتمعوا عليه. فقد صحح مسلم هذه الزيادة من حديث أبي موسى الأشعري، ومن حديث أبي هريرة[١٥].

قلت: لقد سار الحافظ المنذري في تصحيح هذه الزيادة على ما نقل عن الإمام مسلم من كونها صحيحه حيث قبل تفرد سليمان بها دون سار الرواة، لكن هذه الزيادة قد أخذت حظا كبيراً من النقد عند الأئمة فقد أعلها الجمع الكبير منهم كابن معين[١٦]، وابي حاتم[١٧]، والبخاري[١٨]، والنسائي[١٩]، وابن عمار الشهيد[٢٠]، وغيرهم الكثير، وهو ما ذهب إليه الإمام أبو داود في اعلال هذه الزيادة، وقد خالفه الحافظ المنذري في ذلك والذي يظهر أن الأقرب للصواب هو قول الإمام ابا داود؛ لتفرد سليمان بها وخالفته من هو أحفظ منه، ولأنه أيضا قول كبار الأئمة النقاد والله تعالى أجل وأعلم.

٢. عن أبي هريرة قال: "**نهى رسول الله صلَّ الله عليه وآله وسلم عن الاختصار في الصلاة**"[٢١].

قال الحافظ المنذري: قال أبو داود: يعني يضَعُ يده على خاصرته. هذا آخر كلامه. وللعلماء فيه تأويلات اخرى [٢٢].

قلت: الاختصار في الصلاة هو ما نقله الإمام أبو داود في وضع اليد على الخاصرة، فهذا أقرب الأقوال وأصوبها، وأما وضع يديه على خاصرتيه كما جاء في بعض الأحاديث [٢٣]، فهذا أيضا قصد به المعنى الأول، وهو أرجح الأقوال والله أعلم.

٣. عن بُسْر بن سعيد عن زيد بن خالد الجهني: "**أن رسول الله صلَّ الله عليه وآله وسلم سُئل عن اللُّقَطة؟ فقال: عَرِّفْهَا سَنَةً، فإن جاء باغيها فأدِّها إليه، وإلا فاعْرف عِفَاصَهَا ووكاءها، ثم كُلْهَا، فإن جاء باكيها، فأدِّها إليه**". وفي رواية لحماد بن سلمة، زاد فيها: "**فإن جاء باغيها فعرف عفاصها وعددها، فادفعها إليه**[٢٤].

قال الحافظ المنذري: قال أبو داود: وهذه الزيادة التي زاد حماد بن سلمة "إن جاء صاحبها فعرف عفاصها ووكاءها فادفعها إليه"، ليست بمحفوظة. وحديث عُقْبة بن سُويد عن أبيه عن النبي صلَّ الله عليه وآله وسلم أيضًا، قال: "عَرِّفها سنةً"، وحديث عمر بن الخطاب أيضًا عن النبي صلَّ الله عليه وآله وسلم قال: "عرفها سنة". هذا آخر كلامه. **قال الحافظ المنذري:** وهذه الزيادة قد أخرجها مسلم في صحيحه، وابن ماجة من حديث حماد بن سلمة. وقد أخرجه الترمذي، والنسائي من حديث سفيان الثوري، وزيد بن أبي أُنيسة، وحماد بن سلمة، ذكروا هذه الزيادة، فقد تبين أن حماد بن سلمة لم ينفرد بالزيادة، فقد تابعه عليها من ذكرناه، والله عز وجل أعلم[٢٥].

قلت: والصحيح ما ذهب إليه الحافظ المنذري فإن هذه الزيادة اخرجها الإمام مسلم في صحيحه[٢٦]، وابن ماجة[٢٧]، والترمذي[٢٨]، والنسائي[٢٩]، وغيرهم من الأئمة مما يدل على اشتهارها عندهم، وأما القول بتفرد حماد بن سلمة في روايتها فليس بصحيح، فقد جاءت في رواية الإمام سفيان الثوري وابن أبي أنيسة وهو الصحيح.

٤. وعن مجاهد عن ابن عباس عن النبي صلَّ الله عليه وآله وسلم، أنه قال: "**هذه عمرة استمتعنا بها، فمن لم يكن عنده هدي فليُحِلَّ الحِلَّ كله، وقد دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة**"[٣٠].

قال الحافظ المنذري: وأخرجه مسلم، والنسائي دون قوله: "إلى يوم القيامة" والترمذي مختصرًا. وقال أبو داود: هذا منكر، إنما هو قول ابن عباس. **قال الحافظ المنذري:** وفيما قاله أبو داود نظر. وذلك أنه قد رواه الإمام أحمد بن حنبل ومحمد بن المثنى ومحمد بن بشار، وعثمان بن أبي شيبة، عن محمد بن جعفر عن شعبة، مرفوعًا. ورواه أيضًا يزيد بن هارون ومعاذ بن معاذ العَنْبري وأبو داود الطيالسي وعمرو بن مرزوق، عن شعبة مرفوعًا. وتقصير من يقصر به من الرواة لا يؤثر فيما أثبته الحفاظ. والله عز وجل أعلم[٣١].

قلت: وما ذهب إليه الحافظ المنذري هو الأرجح؛ وذلك لأن الأئمة لم يستنكروا رواية ابن عباس هذه، بل هي محفوظة عندهم، وقد نص الإمام الترمذي على ذلك وبين معناها فقال:(وفي الباب عن سراقة بن مالك بن جعشم، وجابر بن عبدالله. وحديث ابن عباس حديث حسن، ومعنى هذا الحديث أن لا بأس بالعمرة في أشهر الحج، وهكذا قال الشافعي وأحمد وإسحاق. ومعنى هذا الحديث أن أهل الجاهلية كانوا لا يعتمرون في أشهر الحج، فلما جاء الإسلام رخص النبي صلَّ الله عليه وآله وسلم في ذلك فقال: دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة يعني: لا بأس بالعمرة في أشهر الحج)[٣٢].

٥. وفي رواية: "**الثيب أحق بنفسها من وليها، والبكر يستأمرها أبوها**"[٣٣].

قال الحافظ المنذري:(قال أبو داود "أبوها"، ليس بمحفوظ. هذا آخر كلامه. وقد أخرج هذه الزيادة مسلم في صحيحه[٣٤]، والنسائي في سننه[٣٥])[٣٦].

قلت: هذه الزيادة قد اخرجها الإمام مسلم في صحيحه بلفظ(يستأذنها أبوها في نفسها) من طريق ابن أبي عمر عن سفيان، وأخرجها النسائي من طريق محمد بن منصور عن سفيان، وكل من أخرجها فهو من طريق سفيان بن عيينة كالإمام أحمد بن حنبل في مسنده[٣٧]، وابن حبان[٣٨]، والطبراني[٣٩]، والدارقطني[٤٠] وغيرهم، ولذا قد تكلم الأئمة في انفراد سفيان بن عيينة في هذه الزيادة مع جلالة قدره وإمامته، فقبلها بعضهم وأعلها أخرون. قال الدارقطني بعد ذكر هذه الزيادة:(فإنا لا نعلم أحدا وافق ابن عيينة على هذا اللفظ ولعله ذكره من حفظه فسبق لسانه، والله أعلم)[٤١]، وعلى هذا يتبين سبب اعلال الإمام أبو داود لهذه الزيادة.

٦. عن عائشة وأم سلمة زَوْجَي النبي صلَّ الله عليه وآله وسلم أنهما قالتا: "**كان رسول الله صلَّ الله عليه وآله وسلم يصبح جُنبًا، قال عبد الله الأذرمي في حديثه: في رمضان، من جِماعٍ، غير احتلام، ثم يصوم**"[٤٢].

قال الحافظ المنذري: قال أبو داود: وما أقل من يقول هذه الكلمة، يعني: "يصبح جنبًا في رمضان"، وإنما الحديث: "أن النبي صلَّ الله عليه وآله وسلم كان يصبح جنبًا وهو صائم". هذا آخر كلامه. وقد وقعت هذا الكلمة في صحيح مسلم، وفي كتاب النسائي(٤٣).

قلت: ما قاله الحافظ المنذري صحيح فقد جاء عند الإمام مسلم في صحيحه من رواية عروة بن الزبير وأبي بكر بن عبدالرحمن عن أمنا عائشة قالت:(كان رسول الله صلَّ الله عليه وآله وسلم يدركه الفجر في رمضان وهو جنب من غير حلم، فيغتسل ويصوم)(٤٤)، واللفظ هنا يدركه الفجر في رمضان، وليس يصبح جنبا في رمضان. فهناك فرق بين اللفظين. وهذا ما حمل الإمام أبو داود على ذلك اللفظ في هذه الراوية. وأما رواية الإمام النسائي(٤٥) فهي كرواية الإمام مسلم ليس فيها ذكر رمضان، وهذا يدل على سبب اعتراض الإمام أبي داود على تلك اللفظة في الحديث، ويبين كذلك مدى دقته في سياقة الألفاظ، وضبط متون الروايات والله تعالى أجل وأعلم.

المطلب الثاني

الاستدراكات الحافظ عبد العظيم المنذري على الامام الترمذي في جامعه

١. وعن أبي سَلَمَة عن عبد الرحمن بن عوف قال: سمعت رسول اللَّه صلَّ الله عليه وآله وسلم يقول: "**قال اللَّه تعالى: أنا الرحمن، وهي الرَّحِمُ، شَقَقْتُ لها اسمًا من اسمي، مَنْ وَصَلَهَا وَصَلْتُه، ومَنْ قَطَعَهَا بَتَتُّهُ**"(٤٦).

قال الحافظ المنذري: وأخرجه الترمذي(٤٧)، وقال: حديث صحيح. وفي تصحيحه نظر، فإن يحيى بن مَعين قال: أبو سلمة بن عبد الرحمن لم يسمع من أبيه شيئًا، وذكر غيره أن أبا سلمة وأخاه لهما سماع من أبيهما(٤٨).

قلت: قد نص الإمام احمد على صحة سماع ابي سلمة من أبيه فقال المروذي: (سألوه عن سماع أبي سلمة عن أبيه فسمعته يقول: مات أبوه وهو صغير كان أبو

سلمة من أحدثهم ثم قال ليس في القوم أكثر من أبي سلمة. قلت: في كثرة الرواية؟ قال: في كثرة ما يروي وجالس ابن عباس وكبر من شان أبي سلمة يومئذ)[٤٩]، وعلى هذا قد قبل الأئمة روايته عن أبيه لكثرة اشتغاله بها، واختصاصه برواية أبيه، وقد تبع الإمام الترمذي الأئمة فحكم على هذه الرواية بالخصوص بالصحة هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن لهذا الحديث شواهد صحيحة تعضده وتقويه فقال الإمام الترمذي:(وفي الباب عن أبي سعيد، وابن أبي أوفى، وعامر بن ربيعة، وأبي هريرة، وجبير بن مطعم)[٥٠]، وبهذا يتضح عمل الأئمة النقاد الذي لا يخض لقاعدة ثابتة لا تقبل التغيير، وهذا يصح لهم دون غيرهم؛ لكثرة اطلاعهم وسبرهم الدقيق لروايات كل راو والله تعالى أعلم.

٢. وعن قتادة، قال: قلت لسعيد بن المسيب: "**ما الأعضب؟ قال: النِّصْفُ فما فوقه**"[٥١].

قال الحافظ المنذري: وفي تصحيح الترمذي لهذا الحديث نظر، فإن جَرى بن كليب: هو الذي روى هذا الحديث عن علي، وقد سئل عنه أبو حاتم الرازي؟ فقال: شيخ لا يحتج بحديثه، وقال علي بن المديني، جرى بن كليب مجهول، لا أعلم أحدًا روى عنه غير قتادة، وقد ذكر أبو داود أيضًا أنه لم يحدث عنه إلا قتادة.

وقال النَّمَري: لا يوجد ذكر القرن في غير هذا الحديث، وبعض أصحاب قتادة لا يذكر فيه القرن، ويقتصر على ذكر الأذن وحدها، لذلك رواه هشام وغيره عن قتادة. وجملة القول: أن هذا حديث لا يحتج بمثله. هذا آخر كلامه. وقد أخرج الترمذي (١٥٠٣) عن علي: "أنه سئل عن مكسورة القرن؟ قال: لا بأس" قال البيهقي: وفي هذا دلالة على ضعف رواية جُرَى بن كليب عن علي: "أن النبي صلَّ الله عليه وآله وسلم نهى أن يضحَّي بعضباء الأذن والقرن" لأن عليًا لا يخالف النبي صلَّ الله عليه

وآله وسلم فيما روى عنه، أو يكون المراد به: نهى تنزيه، لتكون الأضحية كاملة من جميع الوجوه، أو يكون النهي راجعًا إليهما معًا، ويكون المانع من الجواز: ما ذهب من الأذن. والله أعلم. وقال الإمام الشافعي: وليس في القرن نقص. قال البيهقي: ليس في نقصه أو فقده نقص في اللحم. وقال الإمام الشافعي أيضًا: وليس في القرن نقص، فيضحي بالجَلْحاء، وإن كان قرنها مكسور قليلًا أو كثيرًا، يَدْمَى أو لا يدمى[٥٢].

قلت: قد استوعب الحافظ المنذري الكلام في نقد هذا الأثر، وعارض الروايات مع بعضها، وسرد أقوال الأئمة في نقدهم لهذا الحديث، ولكن خلاصة القول: إن جرى بن كليب ضعيف لا ولم يحتج به كثير من الأئمة، وهو ما يؤيد ما ذهب إليه الحافظ المنذري.

٣. عن أبي صالح، عن ابن عباس قال: "**لعنَ رسولُ اللَّه صلَّ الله عليه وآله وسلم زائراتِ القبورِ والمتخذين عليها المساجدَ والسرُج**"[٥٣].

قال الحافظ المنذري: قال الترمذي: حديث حسن. وفيما قاله: نظر، فأن أبا صالح هو باذام، ويقال: باذان، مكي مولى أم هاني بنت أبي طالب، وهو صاحب الكلبي، وقد قيل: إنه لم يسمع من ابن عباس، وقد تكلم فيه جماعة من الأئمة. وقال ابن عدي: ولم أعلم أحدًا من المتقدمين رضيه. وقد نقل عن يحيى بن سعيد القطان وغيره تحسين أمره، فلعله يريد: رضيه حجة، أو قال: هو ثقة[٥٤].

قلت: نص الإمام علي بن المديني أن الذي روى عن ابن عباس هو (باذام) مولى أم هاني بنت أبي طالب، وحكم بضعفه[٥٥]. وكذلك الإمام أحمد بن حنبل[٥٦]، وكان ابن مهدي لا يحدث عنه[٥٧]، وقد أعل روايته كثير من الأئمة، وهو ما جعل الحافظ المنذري يستدرك على الإمام الترمذي تحسينه للحديث، والظاهر أن مثل حال (باذام)

لا يخفى على الإمام الترمذي، والذي قصده الإمام الترمذي من تحسينه للحديث هو العمل به عند العلماء، وليس تقوية حال (باذام) والله تعالى أعلم.

٤. عن مُطَرِّف –وهو ابن طَريف– عن عمران بن حُصين، قال: "**نهى النبي صلَّى الله عليه وآله وسلم عن الكَيِّ، فاكْتَوينا، فما أفْلحنا ولا أنْجَحْنَا**"(٥٨).

قال الحافظ المنذري: وأخرجه الترمذي وابن ماجة من حديث الحسن البصري عن عمران. ولفظ الترمذي: "أن رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلم نهى عن الكَيِّ، قال: فابتُلِينا فاكْتَوينا، فما أفْلَحنا ولا أنْجَحْنَا". وقال الترمذي: حسن صحيح

قال الحافظ المنذري: وفيما قاله نظر، فقد ذكر غير واحد من الأئمة: أن الحسن لم يسمع من عمران بن حصين(٥٩).

قلت: وهذا الحديث كسابقه فإن سماع الحسن من عمران بن حصين مشهور عند الأئمة أنه لم يثبت، لكن الأئمة قبلوا رواية الحسن عن عمران؛ وذلك إمامة الحسن البصري وعلو شأنه في الرواية، وكذلك عنايته برواية عمران بن حصين، فهذه وغيرها قرائن تقوي قبول رواية الحسن البصري عن عمران بن حصين عند الأئمة النقاد، وهذا لا يجري على كل الرواة، وإنما يخص ببعضهم ممن اشتهرت أمانته وعدالته وسعت روايته واختصاصه بالرواية عن ذلك الصحابي، وعليه فإن تحسين الإمام الترمذي للحديث يدل على قبول العمل به واشتهاره عند العلماء والله تعالى أجل وأعلم.

٥. وعن عطية، عن أبي سعيد، عن النبي صلَّى الله عليه وآله وسلم:(**مِنْ ضُعْفٍ**)(٦٠).

قال الحافظ المنذري: وأخرجه الترمذي، وقال: حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث فضل بن مرزوق. هذا آخر كلامه. وفيه أيضًا عطية بن سعد. وهكذا ذكر الحافظ أبو القاسم الدمَشقي في الإشراف: أن الترمذي أخرجه من حديث عطية عن أبي سعيد الخدري.

قال الحافظ المنذري: والذي شاهدناه في غير نسخة من كتَاب الترمذي إنما ذكره عن عطية عن عبد الله بن عمر [٦١].

قلت: قول الحافظ المنذري أن الحديث من رواية عطية العوفي عن ابن عمر صحيح، وقد أخرجه الإمام أحمد بن حنبل[٦٢]، وأبو داود[٦٣]، وغيرهم، وهو أيضا مروي من طريق أبي سعيد الخدري عند الإمام أبي داود[٦٤]، وغيره وعليه فإن الحديث جاء من أكثر من طريق عند الأئمة، وما استدركه الحافظ المنذري على الإمام الترمذي لا يقبل والله تعالى أعلم.

المطلب الثَّالث

الاستدراكات الحافظ عبد العظيم المنذري على الأئمة

١. عن أبي هريرة أن رسول الله صلَّ الله عليه وآله وسلم قال: "**ثَلاثٌ جِدُّهُنَّ جِدٌّ وهَزْلهُنَّ جِدٌّ: النكاح، والطلاق، والرَّجْعة**"[٦٥].

قال الحافظ المنذري: قال أبو بكر المعافري: روي "والعتق" ولم يصح شيء منه. فإن كان أراد ليس منه شيء على شرط الصحيح، فلا كلام، وإن أراد أنه ضعيف، ففيه نظر، فإنه حسن، كما قال الترمذي[٦٦].

قلت: لم يثبت عند الأئمة زيادة (العتق) في رواية هذا الخبر، بل رووا الحديث على أنها ثلاثة(النكاح والطلاق والرجعة) وهو مشهور عندهم فيما دون الصحيحين، وأما تحسين الإمام الترمذي للحديث فهو حسنه على هذه الثلاثة، ولم يذكر العتق فيها.

٢. عن مُصعب بن شيبة عن عتبة بن محمد بن الحارث عن عبد الله بن جعفر أن رسول الله صلَّ الله عليه وآله وسلم قال: "**من شك في صلاته فليسجد سجدتين بعد ما يسلم**"[٦٧].

قال الحافظ المنذري: وأخرجه النسائي، وقال: مصعب منكر الحديث، وعتبة ليس بمعروف. وقيل: عقبة. هذا آخر كلامه. ومصعب بن شيبة قد احتج به مسلم بن

الحجاج في صحيحه، وقال يحيى بن معين: مصعب بن شيبة ثقة. وقال الإمام أحمد بن حنبل: مصعب بن شيبة راوي أحاديث مناكير. وقال أبو حاتم الرازي: لا يحمدونه، وليس بالقوي. وقال الدارقطني: ليس بالقوي ولا بالحافظ(٦٨).

قلت: إن أخرج الإمام مسلم لمصعب بن شيبة لا يعد قبول مطلقا لجميع ما رواه، بل أصحاب الصحيح قد ينتقون من حديث الراوي الضعيف ما وافق في روايته كبار الأئمة الحفاظ، وهذا يعرفه من اشتغل في هذا الفن، وعلى هذا فإن الراوي مصعب بن شيبة وإن كان منكرا في الرواية لكثرة مخالفته الأئمة الثقات، فإن الإمام مسلم لكونه سبر رواياته وأختبرها من خلال عرضها الروايات الصحيحة الثابتة تبين ضبطه فيما أخرجه له في صحيحه، وعلى هذا يتبين سبب قول الإمام النسائي عنه منكر الحديث.

٣. عن أبي نضْرة قال: حدثني شيخ من طُفاوَة قال: "**تَثَوَّيْتُ أبا هريرة بالمدينة، فلم أر رجلًا من أصحاب النبي صلَّ الله عليه وآله وسلم أَشَدَّ تَشْمِيرًا، ولا أَقْوَمَ على ضيْفٍ مِنْهُ، فبينا أنا عنده يومًا، وهو على سرير له....الحديث**(٦٩).

قال الحافظ المنذري: ذكر أبو موسى الأصبهاني أنه مرسل، وفيما قاله نظر، وإنما هي رواية مجهول. وقد سمى الحاكم أبو عبد الله وغيره رواية المجهول منقطعةً، فيحتمل أن يكون أبو موسى سلك طريقهم، وخالفهم غيره في ذلك. وقد أخرج مسلم في صحيحه من حديث أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلَّ الله عليه وآله وسلم: "إن من أضر الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضي إلى امرأته، وتفضي إليه، ثم ينشر سرها"(٧٠).

قلت: هي رواية مجهول فالراوي(الطفاوي) لم يعرفه الأئمة إذ لم يحفظ له رواية غير هذه، وهو ما حمل الإمام الترمذي على قوله عن هذا الخبر: هذا حديث حسن، إلا أن الطفاوي لا نعرفه إلا في هذا الحديث، ولا نعرف اسمه، وحديث إسماعيل بن

إبراهيم أتم وأطول. وفي الباب عن عمران بن حصين[٧١]. وعلى هذه فالصحيح هو ما ذهب إليه الحافظ المنذري وهو أن هذه الرواية رواية مجهول.

٤. حدثنا عبد الله بن مُغَفَّل، قال: "**نهى رسول الله صلَّ الله عليه وآله وسلم عن الترَجُّل إلا غِبًّا**"[٧٢].

قال الحافظ المنذري: قال أبو الوليد الباجِي: وهذا الحديث –وإن كان رواته ثقات– إلا أنه لا يثبت. وأحاديث الحسن عن عبد الله بن مغفل فيها نظر. هذا آخر كلامه. وفيما قاله نظر. وقد قال الإمام أحمد ويحيى بن معين وأبو حاتم الرازي: إن الحسن سمع من عبد الله بن مغفل. وقد صحح الترمذي حديثه عنه كما ذكرناه، غير أن الحديث في إسناده اضطراب[٧٣].

قلت: قد نص الأئمة على صحة سماع الحسن من عبدالله بن مغفل كما نص الإمام أحمد ويحيى بن معين وأبو حاتم وغيرهم، وعلى هذا قد حكم الأمام الترمذي على روايته بشكل عام بالقبول، أما بشكل مفصل فإنه أنتقد بعض مروياته. لكن ما قصده الحافظ المنذري من الاضطراب هو أن هذا الأثر روي على عدة وجوه: موصولاً كما سبق، ومرسلاً عن الحسن، وموقوفاً، وهذا يعده بعض العلماء اضطراباً لتعدد وجوه الرواية، ولكن بعض الأئمة لا يعدونه كذلك، فيحملون بعض الوجوه على بعض، فينتفي الوقف لوجود الاتصال، والارسال لوجود الرفع وهكذا، فالأئمة الحفاظ يقصرون الإسناد لمعرفة الطريق عنهم، وأحيانا ينشطون فيأتون بالطريق على تمامه وهذه صنعة أهل العراق دون غيرهم، وبهذا يتبين سبب قول الحافظ المنذري عن هذا الحديث فيه اضطراب.

٥. وعن محمد بن عبد الله بن حسن عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة: قال رسول الله صلَّ الله عليه وآله وسلم: "**إذا سجد أحدكم فلا يَبْرُك كما يبرك البعير،**

ولْيَضَعْ يديه قبل ركبتيه". وفي رواية: "**يعمد أحدكم في صلاته: يبرك كما يبرك الجمل**"(٧٤).

قال الحافظ المنذري: قال الدارقطني: تفرد به الدَّراوَرْدِي عن محمد بن عبد الله بن الحسن العلوي عن أبي الزناد. وفيما قاله الدارقطني نظر. فقد روى نحوه عبد الله بن نافع عن محمد بن عبد الله بن حسن. وأخرجه أبو داود والترمذي والنسائي من حديثه. وقال أبو بكر بن أبي داود السجستاني: وهذه سنة تفرد بها أهل المدينة، ولهم فيها إسنادان، هذا أحدهما، والآخر: عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلَّ الله عليه وآله وسلم. وهذا قول أصحاب الحديث: وضع اليدين قبل الركبتين. قال الدارقطني: وهذا تفرد به الدَّرَاوَرْدِي عن عبيد الله بن عمر، يعني حديث ابن عمر هذا. وقال في موضع آخر: تفرد به أصبغ بن الفرج عن عبد العزيز الدَّرَاوَرْدِي عن عبيد الله. هذا آخر كلامه. وحديث ابن عمر أخرجه الدارقطني في سننه بإسناد حسن، وأصبع بن الفرج حدث عنه البخاري في صحيحه محتجًا به، وحدث الترمذي والنسائي عن رجل عنه. وعبد العزيز الدَّرَاوَرْدِي احتج مسلم بحديثه في صحيحه، وأخرج البخاري حديثه في صحيحه مقرونًا بعبد العزيز بن أبي حازم (٧٥).

قلت: قد أستوعب الحافظ المنذري الأقوال في هذا الموضع، فأورد الطرق وبينها بشكل موجز عن الحافظ الدارقطني، والظاهر من خلال ما نقله وهو ما نقله الأئمة أن هذا الحديث له أكثر من اسناد على تفاوت كبير في القبول بينها، لكن أحيانا كثرة الطرق تدل على اشتهار الحديث، ومعرفته عند الأئمة، وهو أقرب الأقوال والله تعالى أعلم.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تَتِمُّ الصالحات، وتَتَنَزَّلُ الرحمات، وتُدفعُ الكربات، والصلاة والسلام على عبده ونبيه ومصطفاه، وعلى من تبعه بإحسان إلى يوم الدّين، وسلم تسليماً كثيراً، وبعد:

إنَّ كلَّ من حرَّك قلماً، أو أشغل فكراً في كلام السلف الماضين من الأئمة والعلماء سيجدُ فوائد كثيرة، وسيخرج بنتائجٍ قيّمةٍ، ولذلك يمكننا أن نُلَخّصَ هنا أبرز النتائج التي خرجتُ بها في هذا البحث، وهي:

١. المكانة العلمية الرفيعة للحافظ عبد العظيم المنذري، ومدى سعة اطلاعه، وسبره لأحوال الرواة والمرويات، وأقوال النقاد الأوائل، وبراعته في ميدان النقد الحديثي.
٢. إنَّ أقوال الحافظ عبد العظيم المنذري وتعقباته النقدية لها أهمية كبيرة في مضمار النقد الحديثي، ولابد من افردها بالبحث العلمي.
٣. إنَّ الاستدراكات النقدية للحافظ عبد العظيم المنذري على الأئمة تبرز لنا بشكل جلي حرص الحافظ عبد العظيم المنذري على حفظ السُنة وإماطة الكذب عنها، والكشف عن اللبس المتوهم في فهم النصوص الشرعية.
٤. إن نسبة صواب الاستدراكات التي ذكرها الحافظ المنذري على الأئمة تجاوز ٨٠ بالمئة، وهذا يدل على قوة علمه، ودقته في النقد الحديثي.

ومن أهم **التوصيات** في هذا البحث هي:

١. ضرورة الاعتناء بأقوال الحافظ عبد العظيم المنذري وأحكامه النقدية المتناثرة في الكتب، ودراستها بشكل علميّ دقيق.

وفي الختام أَحمَدُ رَبّي تباركَ وتعالىَ على تمامِ هذا البحث، وأسأله جلَّ شأنهُ أن يرزقني التوفيق والسداد فيه، وأصلي على النَّبي وآله، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدّين.

والحمد لله رب العالمين

الهوامش

(١) التكملة لوفيات النقلة، للحافظ عبد العظيم المنذري، ج١، ص٥٥.
(٢) المصدر نفسه، ج١، ص٢٦٣.
(٣) صلة التكملة لوفيات النقلة، عز الدين الحسيني، ج١، ص٣٩٣.
(٤) المصدر نفسه، ج2، ص245.
(٥) التكملة لوفيات النقلة، للحافظ عبد العظيم المنذري، ج١، ص٢٦٣.
(٦) لب اللباب في تحرير الأنساب، جلال الدين السيوطي، ص٢٥٤.
(٧) طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، ج٨، ص٢٥٩.
(٨) صلة التكملة لوفيات النقلة، عز الدين الحسيني، ج١، ص٣٩٣.
(٩) الوافي بالوفيات، للصفدي، ج١٩، ص١١.
(١٠) ينظر: صلة التكملة لوفيات النقلة، عز الدين الحسيني، ج١، ص٣٩٣ – ص٣٩٥.
(١١) ذيل مرآة الزمان، لأبي الفتح اليونيني، ج١، ص٢٤٩.
(١٢) طبقات علماء الحديث، لابن عبدالهادي، ج٤، ص٢٢١.
(١٣) مقدمة كتاب مختصر سنن أبي داود للمنذري، لمحمد بن صبحي حلاق، ج١، ص٢١.
(١٤) أخرجه الإمام أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب الإمام يصلي من قعود، ج١، ص٢٣٥.
(١٥) مختصر سنن أبي داود، للحافظ المنذري، ج١، ص١٨٥.
(١٦) تاريخ ابن معين(الدوري)، للإمام يحيى بن معين، ج٣، ص٤٥٥.
(١٧) العلل، لابن أبي حاتم، ج٢، ص٣٩٥.
(١٨) القراءة خلف الإمام، للإمام البخاري، ص٦٢.
(١٩) السنن الكبرى، للإمام النسائي، ج١، ص٤٧٦، برقم(٩٩٦).
(٢٠) علل الأحاديث، لابن عمار، ص٧٣.
(٢١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب الرجل يصلي مختصرا، برقم(٩٤٤)، ج١، ص٣٥٧.
(٢٢) مختصر سنن أبي داود، للحافظ المنذري، ج١، ص٢٧٣.
(٢٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم(٤٥٩٨)، ج١، ص٤٠٠.

(٢٤) أخرجه الإمام أبو داود في سننه، كتاب اللقطة، برقم(١٧٠٣)، ج٢، ص٦٥.

(٢٥) مختصر سنن أبي داود، للحافظ المنذري، ج١، ص٤٩٩.

(٢٦) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب اللقطة، باب تعريف اللقطة وأنواعها، برقم(١٧٢٢)، ج٥، ص١٣٥.

(٢٧) أخرجه ابن ماجة في سننه، أبواب اللقطة، باب ضالة الأبل والبقر والغنم، برقم(٢٥٠٧)، ج٣، ص٥٥٣.

(٢٨) أخرجه الإمام الترمذي في جامعه، أبواب الأحكام عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في اللقطة وضالة الإبل والغنم، برقم(١٣٧٣)، ج٣، ص٤٩.

(٢٩) أخرجه الإمام النسائي في سننه، كتاب إحياء الموات، ما يحمى من الأراك، برقم(٥٧٣٨)، ج٥، ص٣٢٨.

(٣٠) أخرجه الإمام أبو داود في سننه، كتاب المناسك، باب في افراد الحج، برقم(١٧٩٠)، ج٢، ص٩٠.

(٣١) مختصر سنن أبي داود، للحافظ المنذري، ج١، ص٥٢١.

(٣٢) أخرجه الإمام الترمذي في جامعه، أبواب الأحكام عن رسول الله، باب ما جاء في اللقطة وضالة الإبل والغنم، برقم(١٣٧٣)، ج٣، ص٤٩.

(٣٣) أخرجه الإمام أبو داود في سننه، كتاب النكاح، باب في الثيب، ج٢، ص١٩٦.

(٣٤) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب استئذان الثيب فِي النكاح بالنطق والبكر بالسكوت، برقم(١٤٢١)، ج٤، ص١٤١.

(٣٥) أخرجه النسائي في سننه، كتاب النكاح، باب استئمار الأب البكر في نفسها، برقم(٣٢٦٤)، ج١، ص٦٤٥.

(٣٦) مختصر سنن أبي داود، للحافظ المنذري، ج٢، ص ٢١.

(٣٧) أخرجه الإمام احمد في مسنده، برقم(١٨٩٧)، ج٣، ص٣٨٤.

(٣٨) أخرجه ابن حبان في صحيحه، إخباره ﷺ عن أشياء بألفاظ مضمرة، بيان ذلك الإضمار في أخبار أخر، برقم(٣٩٨١)، ج٥، ص٦٢.

(٣٩) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، برقم(١٠٧٤٥)، ج١٠، ص٣٠٧.

(٤٠) أخرجه الدارقطني في سننه، كتاب النكاح، برقم(٣٥٨٢)، ج٤، ص٣٤٩.

(٤١) أخرجه الدارقطني في سننه، ج٤، ص٣٥٠.

(٤٢) أخرجه الإمام أبو داود في سننه، كتاب الصوم، باب فيمن أصبح جنبا في شهر رمضان، برقم(٢٣٨٨)، ج٢، ص٢٨٥.

(٤٣) مختصر سنن أبي داود، للحافظ المنذري، ج٢، ص ١٠٧.

(٤٤) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب الصيام، باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب، برقم(١١٠٩)، ج٣، ص١٣٧.

(٤٥) أخرجه النسائي في سننه، كتاب الصوم، باب صيام من أصبح جنبا، برقم(٢٩٥٠)، ج٣، ص٢٦٧.

(٤٦) أخرجه الإمام أبو داود في سننه، كتاب الزكاة، باب في صلة الرحم، برقم(١٦٨٩)، ج٢، ص٦٠.

(٤٧) أخرجه الإمام الترمذي في جامعه، أبواب البر والصلة عن رسول الله، باب ما جاء في قطيعة الرحم، برقم(١٩٠٧)، ج١، ص٤٢٠.

(٤٨) مختصر سنن أبي داود، للحافظ المنذري، ج١، ص٤٩٥.

(٤٩) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل، رواية المروذي، ص١٧٤.

(٥٠) ذكره الإمام الترمذي في جامعه، ج١، ص٤٢٠.

(٥١) أخرجه الإمام أبو داود في سننه، كتاب الضحايا، باب ما يكره في الضحايا، برقم(٢٨٠٥)، ج٣، ص٥٥.

(٥٢) مختصر سنن أبي داود، للحافظ المنذري، ج٢، ٢٤٨- ٢٤٩.

(٥٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الجنائز، باب في زيارة النساء القبور، برقم(٣٢٣٦)، ج٣، ص٢١٢.

(٥٤) مختصر سنن أبي داود، للحافظ المنذري، ج٢، ص٤١٤.

(٥٥) سؤلات ابن أبي شيبة لابن المديني، للإمام علي ابن المديني، ص١٠٦.

(٥٦) العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد بن حنبل، ج٣، ص٣٢٢.

(٥٧) المصدر نفسه، ج٣، ص١٠٠.

(٥٨) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطب، باب في الكي، برقم(٣٨٦٠)، ج٤، ص٤.

(٥٩) مختصر سنن أبي داود، للحافظ المنذري، ج٢، ص٦٠٠.

(٦٠) أخرجه الترمذي في جامعه، كتاب أبواب القراءات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، برقم(٣١٦٤)، ج٥، ص١٩٧.

(٦١) مختصر سنن أبي داود، للحافظ المنذري، ج٣، ص٧.

(٦٢) أخرجه الإمام احمد في مسنده، مسند عبدالله بن عمر، برقم(٥٢٢٧)، ج٩، ص١٨٥.

(٦٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الحروف والقراءات، برقم(٣٩٧٨)، ج٤، ص٥٧.

(٦٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الحروف والقراءات، برقم(٣٩٧٩)، ج٤، ص٥٨.

(٦٥) أخرجه الترمذي في جامعه، أبواب الطلاق واللعان عن رسول الله صلّ الله عليه وآله سلم، باب ما جاء في الجد والهزل في الطلاق، برقم(١٢٣٤)، ج٢، ص٤٧٦.

(٦٦) مختصر سنن أبي داود، للحافظ المنذري، ج٢، ص ٥٠.

(٦٧) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب من قال بعد التسليم، برقم(١٠٣٠)، ج١، ص٣٩٧.

(٦٨) مختصر سنن أبي داود، للحافظ المنذري، ج١، ص٢٩٥.

(٦٩) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب النكاح، باب ما يكره من ذكر الرجل ما يكون من إصابته أهله، برقم(٢١٧٤)، ج٢، ص٢١٩.

(٧٠) مختصر سنن أبي داود، للحافظ المنذري، ج٢، ص ٤٣.

(٧١) أخرجه الترمذي في جامعه، أبواب الأدب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في طيب الرجال والنساء، برقم(٢٧٨٧)، ج٤، ص٤٨٨.

(٧٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الترجل، برقم(٤١٥٤)، ج٤، ص١٢٤.

(٧٣) مختصر سنن أبي داود، للحافظ المنذري، ج٣، ص٦٢.

(٧٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب كيف يضع ركبتيه قبل يديه، برقم(٨٤٠)، ج١، ص٣١١.

(٧٥) مختصر سنن أبي داود، للحافظ المنذري، ج١، ص٢٤٥-٢٤٦.

المصادر والمراجع

١. **تاريخ ابن معين(رواية الدوري)**، للإمام أبي زكريا يحيى بن معين(٢٣٣هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي- مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، عدد الأجزاء: ٤.

٢. **التكملة لوفيات النقلة**، للحافظ زكي الدين أبي محمد عبدالعظيم بن عبد القوي المنذري(٦٥٦ هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م، عدد الأجزاء:٤.

٣. **الجامع الكبير**، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (٢٠٩ - ٢٧٩ هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط ومجموعة باحثين، دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م، عدد الأجزاء: ٦.

٤. **جزء القراءة خلف الإمام**، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، حققه وعلق عليه: الأستاذ فضل الرحمن الثوري، المكتبة السلفية - باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م، عدد الصفحات: ٧١.

٥. **ذيل مرآة الزمان**، للحافظ قطب الدين أبي الفتح موسى بن محمد اليونيني(٧٢٦ هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، عدد الأجزاء: ٤.

٦. **سنن ابن ماجه**، للإمام ابن ماجه أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني(٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء، عدد الأجزاء: ٢.

٧. **سنن أبي داود**، للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السّجستاني(٢٧٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط- محمد كامل قره بللي، دار الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، عدد الأجزاء: ٧.

٨. **سنن الدارقطني**، لأبي الحسن الدارقطني(٣٨٥هـ)، تحقيق: مجموعة علماء، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م، عدد الأجزاء: ٥.

٩. **السنن الكبرى**: للإمام أبي عبد الرحمن النسائي(٣٠٣هـ)، تحقيق: مجموعة علماء، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، عدد الأجزاء: ١٢.

١٠. **سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني**، للإمام علي بن عبد الله المديني(٢٣٤هـ)، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ، عدد الصفحات: ١٧٥.

١١. **صلة التكملة لوفيات النقلة**، للحافظ عز الدين أحمد بن محمد الحسيني(٦٩٥هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م، عدد الأجزاء: ٢.

١٢. **طبقات الشافعية الكبرى**، للحافظ تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي(٧٧١هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ، عدد الأجزاء: ١٠.

١٣. **طبقات علماء الحديث**، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي(٧٤٤ هـ)، تحقيق: أكرم البوشي، إبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦م، عدد الأجزاء: ٤.

١٤. **علل الأحاديث في كتاب الصحيح المسلم بن الحجاج**، لأَبُي الفَضْلِ بنِ عَمَّارِ الشَّهِيْدُ (ت ٣١٧ هـ)، المحقق: علي بن حسن الحلبي، دار الهجرة للنشر والتوزيع – الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٢ هـ= ١٩٩١م، عدد الصفحات: ١٥٢.

١٥. **العلل لابن أبي حاتم**، للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ابن أبي حاتم(٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م، عدد الأجزاء: ٧.

١٦. **لب اللباب في تحرير الأنساب**، للحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(٩١١هـ)، دار صادر – بيروت، عدد الصفحات: ٢٨٦.

١٧. **مختصر سنن أبي داود**، للحافظ عبدالعظيم بن عبد القوي المنذري(٦٥٦هـ)، تحقيق: محمد صبحي بن حسن حلّاق(١٤٣٨هـ)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض- السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م، عدد الأجزاء:٣.

١٨. **مسند ابن أبي شيبة**، للإمام أبي بكر بن أبي شيبة(٢٣٥هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي وأحمد بن فريد المزيدي، دار الوطن ـــــ الرياض، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧م، عدد الأجزاء: ٢.

١٩. **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، للإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل(٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م، عدد الأجزاء: ٥٠.

٢٠. **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، المعروف بـــ(صحيح مسلم)**، للإمام مسلم بن الحجاج(٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، عام النشر: ١٣٧٤هـ – ١٩٥٥م، عدد الأجزاء: ٥.

٢١. **المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها، والمشهور بـ(صحيح ابن حبان)**، للإمام محمد بن حبان الدارمي(٣٥٤هـ)، تحقيق: شـعيب الأرناؤوط، مؤسـسـة الرسـالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م، عدد الأجزاء: ١٨.

٢٢. **المعجم الكبير**، للإمام سليمان بن أحمد، أبي القاسم الطبراني(٣٦٠هـــ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الثانية، عدد الأجزاء: ٢٥.

٢٣. **من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال**، للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني(٢٤١هـــ)، المحقق: صبحي البدري السامرائي، مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩، عدد الصفحات: ٢٠٣.

٢٤. **الوافي بالوفيات**، لصـــلاح الدين الصـــفدي (٧٦٤هـــــ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، عام النشر:١٤٢٠هـ– ٢٠٠٠م، عدد الأجزاء:٢٩.

Sources and References

1. **Tarikh Ibn Ma‘in (al-Dawri narration)**, by Imam Abu Zakariya Yahya ibn Ma‘in (233 AH), edited by Dr. Ahmad Muhammad Noor Saif, Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage – Mecca, First Edition, 1399 AH / 1979 CE, 4 volumes.
2. **Al-Takmilah li-Wafayat al-Naqqalah**, by Al-Hafiz Zaki al-Din Abu Muhammad ‘Abd al-‘Azim ibn ‘Abd al-Qawi al-Mundhiri (656 AH), edited by Dr. Bashar ‘Awad Ma‘ruf, Al-Risalah Foundation, Second Edition, 1401 AH / 1981 CE, 4 volumes.
3. **Al-Jami‘ al-Kabir**, by Abu ‘Isa Muhammad ibn ‘Isa ibn Surah al-Tirmidhi (209–279 AH), edited, hadiths authenticated and annotated by Shu‘ayb al-Arna’ut and a team of researchers, Dar al-Risalah al-‘Alamiyah, First Edition, 1430 AH / 2009 CE, 6 volumes.
4. **Juz’ al-Qira’ah Khalf al-Imam**, by Abu ‘Abd Allah Muhammad ibn Isma‘il al-Bukhari (256 AH), edited and annotated by Professor Fadl al-Rahman al-Thuri, Al-Maktabah al-Salafiyyah – Pakistan, First Edition, 1400 AH / 1980 CE, 71 pages.

5. **Zil Mir'at al-Zaman**, by Al-Hafiz Qutb al-Din Abu al-Fath Musa ibn Muhammad al-Yunini (726 AH), Dar al-Kitab al-Islami, Cairo, Second Edition, 1413 AH / 1992 CE, 4 volumes.
6. **Sunan Ibn Majah**, by Imam Ibn Majah Abu 'Abd Allah Muhammad ibn Yazid al-Qazwini (273 AH), edited by Muhammad Fu'ad 'Abd al-Baqi, Dar Ihya', 2 volumes.
7. **Sunan Abu Dawud**, by Imam Abu Dawud Sulayman ibn al-Ash'ath al-Sijistani (275 AH), edited by Shu'ayb al-Arna'ut and Muhammad Kamil Qara Billi, Dar al-Risalah, First Edition, 1430 AH / 2009 CE, 7 volumes.
8. **Sunan al-Daraqutni**, by Abu al-Hasan al-Daraqutni (385 AH), edited by a group of scholars, Dar al-Risalah, Beirut, First Edition, 1424 AH / 2004 CE, 5 volumes.
9. **Al-Sunan al-Kubra**, by Imam Abu 'Abd al-Rahman al-Nasa'i (303 AH), edited by a group of scholars, Dar al-Risalah – Beirut, First Edition, 1421 AH / 2001 CE, 12 volumes.
10. **Su'alat Muhammad ibn 'Uthman ibn Abi Shaybah li-'Ali ibn al-Madini**, by Imam 'Ali ibn 'Abd Allah al-Madini (234 AH), edited by Muwafaq 'Abd Allah 'Abd al-Qadir, Maktabat al-Ma'arif – Riyadh, First Edition, 1404 AH, 175 pages.
11. **Sila al-Takmilah li-Wafayat al-Naqqalah**, by Al-Hafiz 'Izz al-Din Ahmad ibn Muhammad al-Husayni (695 AH), edited by Dr. Bashar 'Awad Ma'ruf, Dar al-Gharb al-Islami, Beirut – Lebanon, First Edition, 1428 AH / 2007 CE, 2 volumes.
12. **Tabaqat al-Shafi'iyyah al-Kubra**, by Al-Hafiz Taj al-Din 'Abd al-Wahhab ibn Taqi al-Din al-Subki (771 AH), edited by Dr. Mahmoud Muhammad al-Tanahi and Dr. 'Abd al-Fattah Muhammad al-Hilu, Hijr for Printing, Publishing, and Distribution, Second Edition, 1413 AH, 10 volumes.
13. **Tabaqat 'Ulama' al-Hadith**, by Abu 'Abd Allah Muhammad ibn Ahmad ibn 'Abd al-Hadi (744 AH), edited by Akram al-Boushi and Ibrahim al-Zaybaq, Dar al-Risalah, Beirut – Lebanon, Second Edition, 1417 AH / 1996 CE, 4 volumes.
14. **'Illal al-Ahadith fi Kitab al-Sahih al-Muslim**, by Abu al-Fadl ibn 'Ammar al-Shahid (d. 317 AH), edited by 'Ali ibn Hasan al-Halabi, Dar al-Hijrah for Publishing and Distribution – Riyadh, First Edition, 1412 AH / 1991 CE, 152 pages.
15. **Al-'Ilal li-Ibn Abi Hatim**, by Imam Abu Muhammad 'Abd al-Rahman ibn Muhammad ibn Idris al-Razi Ibn Abi Hatim (327 AH), edited by a team of researchers, First Edition, 1427 AH / 2006 CE, 7 volumes.

16. **Lub al-Lubab fi Tahrir al-Ansab**, by Al-Hafiz ‘Abd al-Rahman ibn Abi Bakr Jalal al-Din al-Suyuti (911 AH), Dar Sader – Beirut, 286 pages.
17. **Mukhtasar Sunan Abu Dawud**, by Al-Hafiz ‘Abd al-‘Azim ibn ‘Abd al-Qawi al-Mundhiri (656 AH), edited by Muhammad Subhi ibn Hasan Hallaq (1438 AH), Maktabat al-Ma‘arif for Publishing and Distribution, Riyadh – Saudi Arabia, First Edition, 1431 AH / 2010 CE, 3 volumes.
18. **Musnad Ibn Abi Shaybah**, by Imam Abu Bakr ibn Abi Shaybah (235 AH), edited by ‘Adil ibn Yusuf al-‘Azazi and Ahmad ibn Farid al-Muzaidi, Dar Al-Watan – Riyadh, First Edition, 1997 CE, 2 volumes.
19. **Musnad Imam Ahmad ibn Hanbal**, by Imam Abu ‘Abd Allah Ahmad ibn Hanbal (241 AH), edited by Shu‘ayb al-Arna’ut, ‘Adil Murshid, et al., supervised by Dr. ‘Abd Allah ibn ‘Abd al-Muhsin al-Turki, Dar al-Risalah, First Edition, 1421 AH / 2001 CE, 50 volumes.
20. **Al-Musnad al-Sahih al-Mukhtasar bi-Naql al-‘Adl ‘an al-‘Adl ila Rasul Allah (Sahih Muslim)**, by Imam Muslim ibn al-Hajjaj (261 AH), edited by Muhammad Fu’ad ‘Abd al-Baqi, Dar Ihya’ al-Turath al-‘Arabi – Beirut, 1374 AH / 1955 CE, 5 volumes.
21. **Al-Musnad al-Sahih ‘ala al-Taqasim wa al-Anwa‘ min Ghayr Wujud Qat‘ fi Sanadiha wa la Thubut Jarh fi Naqiliha, known as Sahih Ibn Hibban**, by Imam Muhammad ibn Hibban al-Darimi (354 AH), edited by Shu‘ayb al-Arna’ut, Dar al-Risalah, Beirut, Second Edition, 1414 AH / 1993 CE, 18 volumes.
22. **Al-Mu‘jam al-Kabir**, by Imam Sulayman ibn Ahmad Abu al-Qasim al-Tabarani (360 AH), edited by Hamdi ibn ‘Abd al-Majid al-Salafi, Maktabat Ibn Taymiyyah – Cairo, Second Edition, 25 volumes.
23. **Min Kalam Ahmad ibn Hanbal fi ‘Illal al-Hadith wa Ma‘rifat al-Rijal**, by Imam Abu ‘Abd Allah Ahmad ibn Muhammad ibn Hanbal ibn Hilal ibn Asad al-Shaybani (241 AH), edited by Subhi al-Badri al-Samarrai, Maktabat al-Ma‘arif – Riyadh, First Edition, 1409 AH, 203 pages.
24. **Al-Wafi bil-Wafayat**, by Salah al-Din al-Safadi (764 AH), edited by Ahmad al-Arna’ut and Turki Mustafa, Dar Ihya’ al-Turath – Beirut, 1420 AH / 2000 CE, 29 volumes.